وبالكسر في عين له للتناوب وللفرق بينهما وبين المصدر الميمي منه فإنه
بالفتح كما سيأتي سواء كان الفعل صحيحا كمجلس بفتح الميم وكسر اللام من
يجلس بكسرها أو معتل العين كمبيع من يبيع ومبيت من يبيت بسكون
التحتية فيهما وأصلهما مبيع مبيت بكسرها كمجلس فنقلت كسرة المثناة
التحتية التي الموحدة قبلها أو مضاعفا كمفر من يفر أو مهموز الفاء كمأدب من
يأدب فلا فرق في هذا الحمل في باقي الأمثلة وصوغه أي المذكور من
اسمي الزمان والمكان من المضارع الذي يوزن بيفعل المفتوح عينا نحو
يذهب أو من المضارع الذي يوزن بيفعل المضموم عينا نحو يقتل يوزن
مفعل رووا أعني بالفتح في غير له أما من المفتوح العين فللتناوب وأما
من المضموم فلتعذر الضم لرفضهم مفعلا له في كلامهم إلا مكرما ومعونا
وترجح الفتح على الكسر لخفته وهذا الحكم له سواء كان من الفعل الصحيح
كمذهب من يذهب بالفتح كذا إن كان من المعتل نحو مقام فإن أصله
مقوم أعل إعلال فعله أي نقلت فتحة الواو إلى القاف وقلبت ألفا
لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها في الحال وكذا إن كان من الفعل
المضاعف نحو مغض من يغض أو من المهموز نحو مآب من آب يؤوب و
مثاله من المضموم الصحيح نحو مقتل من يقتل بالضم ومثال الأول أيضا
من باب أعلم يعلم نحو مشرب من يشرب بالفتح ولما كان هنا مظنة اعتراض
هو أنا نجد أسماء من يفعل بالفتح والضم على مفعل بالكسر أشرنا إلى جوابه
بقولنا وشذا أي خالف القياس فقط منه أي من المذكور أجزاؤه وهو
يفعل المفتوح والمضموم أسماء جاءت على مفعل بكسر العين من المضموم
مسجد من يسجد ومشرق من يشرق ومغرب من يغرب ومسقط من يسقط
ومفرق من يفرق بتقديم الفاء لمكان الفرق ومنه مفرق الرأس ومطلع
من يطلع ومرفق من يرفق بتقديم الراء لمكان الرفق ومسكن من يسكن
ومنبت من ينبت لمكان النبت ومنسك من ينسك لمكان النسك وهو
العبادة ومحشر من يحشر أعني أن هذه كلها جاءت مكسورة العين

على خلاف

١١٦

على خلاف القياس والقياس الفتح لأنها من يفعل المضموم العين ومظن
ومن المفتوح العين مجزر بالجيم والزاي والراء لمكان جزر الإبل أي نحرها
كذا قاله العلامة التفتازاني وقد انتقد عليه بأنه كما في الصحاح
وغيره من يفعل المضموم العين لا المفتوح فهو داخل في القسم الأول
لكن ضبطه في القاموس بالكسر فهذه كلها شاذة مخالفة للقياس
كما قررناه فلا ينافي ذلك ورود بعضها في القرآن المجيد وقال
الفارابي الكسر في هذه الأسماء على غير قياس مسموع لأنها كانت في الأ
صل على الفتح فبنيت هذه الأسماء على الكسر ثم أميتت لغة وبقي
ما بني عليها كهيئته والعرب قد تميت الشيء حتى يكون مهملا
فلا يجوز أن ينطق به انتهى فكأنه يشير إلى أن هذه الأسماء المسرودة
مبنية من يفعل المكسور العين لكنه أميت فلا شذوذ فيها حينئذ
بل هي واردة على القياس فتأمل هذا والفتح أي فتح العين على القياس
في بعضها وهو المسجد والمسكن والمطلع والمرفق والمفرق فقد حكي
بالبناء للمجهول ولم يحك في الجميع وقرأ به حمزة والكسائي وخلف في
النسك من قوله تعالى ولكل أمة جعلنا منسكا وقد أجيز الفتح
فيها أعني كلها قياسا لا سماعا قال ابن السكيت في إصلاح المنطق
الفتح في كلها جائز ولم نسمعه يعني في الكل ثم اعلم أن محل الخلاف في
المسجد مجيئه على الكسر شذوذا أو فيه نظر لأنه لا يخلو إما أن يراد به
المكان المخصوص المبني للعبادة سجد فيه أو لم يسجد أو يراد به موضع
السجود فإن أريد به الأول فهو خارج عن الباب لعدم جريانه على
الفعل كالمغيرة على ما يفيده التعريف السابق كما تقدم بيانه فلا
يجوز أن يحكم عليه بالشذوذ وإن أريد به الثاني فلا وجه لكسره
لتنصيص سيبويه على أنه بالفتح لا غير واعلم أن هذا الذي ذكرناه من
القواعد في بناء اسمي الزمان والمكان من أنهما من يفعل المكسور على
مفعل بالكسر أيضا ومن يفعل بالفتح أو بالضم على مفعل بالفتح محله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)